ما مفهوم المصالح الوطنية العربية؟

عاطف الغمري●

● عندما يكتب تاريخ هذه المرحلة التي يواجه فيها العالم العربي أخطر التحديات في تاريخه المعاصر، فسوف يرتبط تشخيص الحال بأسباب الضعف والهوان، ومن المسؤول عنها، وعوامل القوة التي حبست حتى لا تؤتي فعلها، وسيقارن هذا بأطراف اخرى على المستويات الاقليمية والدولية، طورت من أوضاعها وغيرت وبدلت فيها، لتنجح في مواجهة نفس التحديات.

قد تكون أسباب الضعف والهوان كثيرة ومتنوعة، لكن عمليات تقصي الظاهرة، التي حظيت بدراسات عميقة

لاحظت فجوة ظاهرة بين نظرة الناس ونظرة الدولة لمفهوم الوطنية، ومصالح الأمن القومي، وهي الفجوة التي انعدم وجودها تماما في كل أوروبا بين الرأي العام وقيادة الدولة، وأيضا في الدول التي نجحت في تحقيق التقدم الاقتصادي، واقامة سياج أمن قومي لحمايتها، خاصة في آسيا. نفس الفجوة لاتنفصل عن مفهوم الدولة الوطنية ذاته، وأساسها وحدة النظر بين الاثنين للمصالح الحيوية والأمن القومي.

وكون الدولة تعبيرا عن الحركة الجماعية للمجتمع بكل فئاته، مع ما بينها من اختلافات، لأن الاختلاف حتمي وظاهرة إنسانية طبيعية، وليست تعبيرا من الحكم عن ذاته، وإلا انتفى أول شروط الدولة الوطنية، وتلاشت شرعية الحكم باعتباره موكلا من شعبه، لأداء واجب ومسؤولية، تستجيب لاحتياجات وإرادة الرأي العام، وليس التباعد عن احتياجاتهم وارادتهم، بما يوجد في النهاية هذه الفجوة. وعندما يظل الحكم مجرد تعبير عن الحركة الجماعية بكل تياراتها في المجتمع، فإنه يتمتع بأفضل وضع يمكنه من حشد أقوى الطاقات في بلده، وراء أهداف صناعة التقدم، وتحصين الدولة، درءا لأطماع الآخرين، وصدا لعدوانهم.

والدولة الوطنية كوحدة سياسية منسجمة فيها مكونات الهوية، والتاريخ، والثقافة، والمصير، والطموحات والأماني الوطنية، إذا كانت قد تلقت ضربات اضعافها من الداخل، فإنها كانت في الوقت ذاته ومنذ بداية التسعينيات، مرمى ضربات توجه إليها، بدأت بالترويج لنظريات سميت نهاية عصر الدولة الوطنية والتي ظهرت معها بقوة مفاهيم القرية الكونية، والعولمة، ونظرية التدخل في شؤون الدول الاخرى لأسباب انسانية، والتشكيك منذ أول التسعينيات من جانب حركة المحافظين الجدد وعين الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، في جدوى الأمم المتحدة والقانون الدولي، وذلك بهدف اسقاط الحدود واضعاف السيادة، لتصير الدولة الوطنية مفتوحة أمام حملات الزحف من الخارج لتغيير الداخل، ولطمس الهوية الوطنية، والمفاهيم الحقيقية للمصالح الحيوية، والأمن القومي.

ولتتحول المصالح الحيوية والأمن القومي لقوي خارجية، إلى أن تكون هي القضية التي تكرس لخدمتها الدولة الوطنية في كل مكان في العالم.

وفي الدفاع عن الدولة الوطنية، كان لابد من أن تنفض عن نفسها أي أسباب للتحلل والتآكل، فمن ناحية مازالت هناك دول تحافظ على أركان تتصور أنها أعمدة تقوي بنيانها، بينما هي أنقاض جاهزة لتهوي أمام أي لفحة رياح تاريخية، منها مثلا شمولية النظام، واحتكار حزب واحد للحكم أبديا، لأن هذه الأركان هي أطلال الأنظمة الشمولية التي سقطت تباعا في أوروبا الشرقية، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، وحدوث تحولات دولية جذرية، أطلقت نظاما دوليا جديدا ومختلفا له مواصفات وجود، ومقومات بقاء، بحيث اعتبرت هذه الأنظمة الشمولية وشبيهاتها، أوضاعا غير شرعية، ومابقي منها إنما يقاوم حركة التاريخ، ويعاند التطور، ويحاول أن يكون عصيا على كل منطق سليم. ومن ناحية ثانية - هناك دول تحكم بمفهوم شرعية الأمر الواقع وليس الاختيار الشعبي الحر، وهو وضع لايمكن أن يدوم إلا بالقوة والقهر، ويستلهم فيه المستبد الوطني، كل روح وممارسات المستبد الأجنبي عندما كان الشعب يخضع للاحتلال، ولم ينعم بعد بالإستقلال وتقوم فيه الدولة الوطنية، وتعويضا عن فقدانه الأمن نتيجة شرعية الأمر الواقع التي تصنع الفجوة بينه وبين الرأي العام، فإن الحكم في هذه الحالة، يجد نفسه منجذبا الى توفير أمنه بعيدا عن شعبه، لدى من هو جاهز لتوفيره له، وعندئذ، حيث تركز كل طاقات الدولة لدعم هذا الأمن الذي يسمى تجاوزا بالأمن القومي، وهو ليس كذلك من حيث المعنى والمضمون، تصبح الدولة بغير أمن قومي فعلي.. فراغا أمنيا، وساحة مباحة للغير. في مثل هذه الحالة - يخفت بريق المسؤولية الوطنية، والشعور بها، وتبهت ملامح الدولة الوطنية، ويكون ما هو كائن ما تبقى من الدولة الوطنية وليست هي - تتكاثر فيها كل مسببات الإحباط واليأس، أو اللامبالاة، أو صراخ الحائرين مما يدور ويجري، غير مصدقين أن يكونوا هم دون بقية العالم، أسرى أوضاع سقطت مشروعيتها منذ سقوط الأنظمة الأم في أوروبا الشرقية، والتي استوردت وأقتبست منها أنظمتهم، أشكال منظماتها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، بل وممارساتها في التعامل مع شعوبها. واستمرار وجود هذه الفجوة بين الأنظمة والرأي العام، يعمل على توسيع الفجوة عما هي عليه، وزيادة التباعد بين الاثنين، تحت تاثير وضغوط وأغراءات خارجية، يهمها طمس مفهوم الدولة الوطنية بكل ما تمثله وماتعنيه، وهو ما كانت تنتظر اللحظة المناسبة لحدوثه، منذ طرحت - للمناقشة في الندوات والمؤتمرات في مراكز البحث والفكر السياسي في أول التسعينيات - نظريات نهاية الدولة الوطنية.

وعلى العكس من ذلك فإن زوال الفجوة في النظرة للمصالح الوطنية والأمن القومي بين الدولة والرأي العام، هو أول شرط لحشد كل ماتملكه الدولة من امكانات مادية وبشرية وراء هدف قيام دولة قادرة على أن تصنع تقدمها وازدهارها وصحوتها، وأن تستند الى أساس داخلي من القوة يكون هو جدار حماية أمنها القومي، بما برغم أي طامع أو مستهين بها، على أن يعمل لها كل حساب. وهو مايكسب الدولة بالتالي مكانتها واحترامها في مجتمع الدول.

إن الدولة كيان يمشي على ساقين: الحكم والناس، ولا يستطيع الحكم أن يستغني عن الساق الأخرى، لأنه إن فعل فهو متعثر في خطاه، منتكس في قدرته على التفكير، عاجز عن التقدم والحركة والحياة.

* كاتب عربي

ثلاث إشارات قبل عودة الأبناء للمدرسة

عبد الله البحري

● الاستعداد والتجهيز لعودة أبنائنا وبناتنا إلى مدارسهم بات إجباريا مهماً يقع على عاتق كل متحمل لبنيه ومنذ ولوجهم مرحلة التعليم الأساسية وحتى وصولهم إلى مراحل الجامعة و الدراسات العليا وربما إلى ما بعد حصولهم على وظائف وأعمال تتناسب مع تخصصاتهم!.

وقبل كل هذا وذاك فإننا نقف اليوم عند مرحلة قد تكون من المهام المعتادة سنوياً بالنسبة لما بعد انقضاء العطلة الصيفية وبداية العد التنازلي لعودة الطلبة والطالبات إلى المدارس لمواصلة التعليم.. ولكن ذلك لن يتحقق لهم ولنا إلا بعد المرور بثلاث إشارات ضوئية تتمثل في كونها" هموم في هموم" قد لا تتوافق مع البعض بقدر ما هي ضرورية وملزمة على العديد منا وأبرزها:

- الإشارة الأولى(الهم الأول) كما يريد الغالب منا وصفه أننا نبدأ بتهيئة أبنائنا نفسياً ومن خلال رفع معنوياتهم وإقناعهم نحو الاستجابة والالتزام بالعودة للدوام المدرسي وعدم إظهار المتاعب والصعوبات التي نواجهها نحن الكبار من أجل توفير ما يريدونه ويطلبونه مهما بلغت وتفاوتت التزاماتنا المادية للغير.

- الإشارة الثانية(الهم الثاني) أننا نتوخى وصول أبنائنا وبناتنا إلى مدارسهم تزامناً مع وصول كافة مدرسيهم ومناهجهم وباقي المستلزمات التعليمية الأخرى ودونما الوقوع في أخطاء الأعوام السابقة وتحديداً في ما يتعلق بمشاكل- الزي وتأخر معلمي ومعلمات المواد العلمية ,ترميم الكراسي والفصول ,وغيرها من الوسائل المهمة .

- الإشارة الثالثة(تنويه) يراد به التذكير لأولى الأمر في التربية والتعليم وتحديدا القائمين على إدارة غير مدرسة حكومية بأن يراعوا أثناء بداية العام الدراسي ظروف التلاميذ وأولياء أمورهم من الناحية المالية وبحسب ما يتوفر لديهم من إمكانيات متاحة لمساعدة الكثير من التلاميذ غير القادرين على تلبية متطلبات وشروط ملزمة من قبل إداره المدرسة وذلك من خلال الدعم السخي أو عبر اختصار وتسهيل المتطلبات وعملاً بمبدأ التكافل الاجتماعي والتعاون الطيب الذي يبادر إليه معظم رجال الأعمال الخيرين أو عبر أعمال الجمعيات الأهلية الداعمين دوماً للطلبه المعسرين.. آملين أن تنجح بعض المدارس في توفير المستلزمات والحاجيات كالدفاتر والأقلام وغيرها لمثل هؤلاء وبأسعار رمزية... والله المعين والموفق للجميع .

حمامات عامة تحت التسخين بأمانة العاصمة

خالد عبد الله الحيمي

● توجد ظاهرة غريبة في بلادنا فعندما يقيم شخص في أي حي من أحياء العاصمة دكاناً ليبيع أي سلعة ويفتح الله عليه بقدرة قادر نرى وقد تبعه إلى ذلك الحي عدد من المحلات لبيع نفس السلعة ,خاصة إذا كانت من السلع المتعلقة بأمور خلق الله .

وإذا كان الدكان لبيع السلعة التي يستخدمها المواطن قد نعتبرها خدمه يسرت للمواطن عناء الذهاب للبحث عنها ,أما الأنكى من ذلك فهو أن تفتح في حي واحد أكثر من خمسة حمامات عامة" وهي المشكلة التي ,وما يكتبه على اللافتة" حمامات عامة تحت التسخين" يدخل إليها عباد الله للطهارة وخلافه...كونها خدمة بالمقابل ويعلم الله كيف سيستخدمها صاحب الحاجة. وما هي الوسائل التي تستخدم فيها وأين تذهب بواقي أغلفة الصوابين والأكياس البلاستيكية وغيرها ,باعتبار أن الحمام يستهلك ما لا يقل عن أربعة وايتات مياه يومياً وعند حدوث الانسداد لمواسير المجاري الضيقة تطفح المياه إلى الشوارع فتتغير الطهارة للفرد إلى نجاسة للجماعة وأمراض وتلوث للبيئة والروائح الكريهة.

مشكلة نضعها بين أيدي المختصين على الصرف الصحي بأمانة العاصمة عامة وبين يدي أمين العاصمة الأستاذ الوزير أحمد الكحلاني لسرعة التدخل لحل هذه المشكلة كونها مشكلة تستدعي سرعة التدخل لمنع فتح مثل هذه الحمامات طالما أنه لم تتوفر لها الشروط المناسبة وأضرارها أكثر من نفعها وعدم منحها التراخيص من البلدية كونها تسبب الأمراض للساكنين والمارة.

مثال واحد على ذلك ما هو شاهد عيان لما هو موجود في شارع التعاون حي الرماح بداية شارع خولان يوجد به أكثر من حمام عام تحت التسخين كل المياه الخارجة منها تسير إلى الشارع العام ,,شكونا أكثر من مرة لجهات الاختصاص ولكن يا فصيح لمن تصيح ,,والواجب في هذا الظرف منع فتح مثل هذه الحمامات في الأماكن التي لا تستوعب التصريف لمخلفاتها, بدلاً من إهدار ملايين الريالات في إصلاحات الإسفلت.

ولسان حالنا" لفته ولو جبر خاطر،،

" مع الاعتذار للأغنية

مديـــر المكتب

يحيى محمد الكستبان

● يعتبر منصب مدير المكتب للمسئول الأول في أي مرفق من مرافق الدولة المختلفة من المناصب الهامة والحساسة كونه يمثل حلقة الوصل بين الموظفين وبين هذا المسئول وبين المراجعين والزائرين ومن خلال الزيارات المتعددة لبعض المرافق الحكومية ومن خلال ما نسمعه من شكاوى موظفيها من تصرفات وغطرسة البعض من مدراء المكاتب الذين يتصرفون وكأنهم أصحاب قرار حيث لا يسمحون بدخول هذا الموظف أو المراجع إلا حسب المزاج وبحسب أهمية هذا الشخص لا بحسب أهمية الموضوع الذي يحمله بينما يقبع هذا المسئول خلف مكتبه لا يدري ما يجري في هذه المؤسسة إلا ما يصله عبر مدير مكتبه أو عبر المتنفذين في هذه المؤسسة فقط.

أما ما يحدث من سلبيات وخروقات للقوانين واللوائح المنظمة للعمل أو تعرض البعض من الموظفين لظلم أو جور من قبل المتنفذين في هذه المؤسسة أو تلك فلا تصل إلى هذا المسئول أبداً إذا حاول أحد الموظفين الدخول إلى هذا المسئول ليعرض مشكلته فلا يسمح له أبدا إلا عن طريق كتابة طلبه أو شكواه وتسليمها إلى مدير المكتب " سلطان زمانه" وإن حاول هذا الموظف التحدث مع هذا المسئول أو تسليمه شكواه أثناء خروج أو دخول هذا المسئول إلى مقر المؤسسة فيا ويله ويا سواد ليله.

وهنا يرضخ هذا الموظف للظرف القائم ويستمر الظلم والتعسف سمة هذه المؤسسة إلى أن يتغير هذا المسئول.

والمسؤولون في بلادنا صنفان:-

أ) الصنف الأول: وهو الذي يحب أن يلتقي بالموظفين ليسمع منهم كل على حدة شكواه أو مقترحه لتحسين الأداء في هذه المؤسسة وهذا النوع نادر وقليل ويحتاج إلى أن تفرض على زائريه نوع من الرقابة خاصة من أولئك الموظفين الذين لا عمل لهم سوى نقل الأخبار والأكاذيب عن زملائهم لإيهام هذا المسئول انهم مخلصون له وللمؤسسة وللحصول على رضاه .

لكن قد يخترق هذا المسئول البعض من الموظفين المنافقين في استغلال هذه الفرص للدخول إلى هذا المسئول لينقلوا أكاذيب وافتراءات باطلة لبعض الموظفين الشرفاء الذين يعملون بصمت. وهذا النوع من المسئولين طالما يتبنى أسلوب الحوار واللقاءات مع موظفيه لغرض قضاء حوائجهم ومتطلباتهم من تظلمات وغيرها فيعتبر من الناس الخيرين الذين تثبت الأيام أنهم أهلاً للمسؤولية ,وأن المسؤول إنسان.

أولا قبل أن يكون مسؤولاً ,وهؤلاء تحبهم من القلب ,وهنا يبرز دور" مدير مكتب" لمراقبة ومتابعة كل من يقوم بالدخول إلى مكتب هذا المسئول والتأكد من هذه الأخبار .إن كانت صادقة أو كاذبة ,فإذا تبين لمدير المكتب أن هذه الأخبار كاذبة وقام بنقل هذه النتائج بأمانة إلى هذا المسئول وقام هذا المسئول باتخاذ كافة الإجراءات العقابية ضد هذا الموظف الكاذب حتى يكون عبرة لغيره ,أما إذا تبين لمدير المكتب أن هذه الأخبار كاذبه وتكتم عليها ولم ينقلها إلى هذا المسئول وعلم هذا المسئول بهذا التواطؤ من مدير مكتبه والواشين بالأخبار الكاذبة فهنا يبرز دور هذا المسئول إن كان يريد إصلاحا للفساد فسوف يقوم بتغيير مدير مكتبه وإحالته للتحقيق وتعيين شخص آخر أكثر كفاءة وأمانة وإخلاصاً لهذا المنصب.

ب) الصنف الثاني: وهذا النوع من المسئولين يحب الانطواء خلف مكتبه لا يحب أن يلتقي بأحد من موظفيه مسلماً أمورهم إلى مدير مكتبه وهذا النوع من المسئولين أعتبره من وجهة نظري مسؤولاً ضعيف الشخصية فإذا توفر له مدير مكتب أمين في عمله مخلص لمؤسسته فسوف يحصنه من أي أكاذيب واختراقات وسوف يردع أولئك الموظفين الكاذبين الذين يحاولون التقرب من هذا المسئول.

أما إذا توفر لهذا النوع من المسئولين مدير مكتب فاسد وفاشل "وأمثال هؤلاء موجودون في أكثر من مرفق حكومي" فسوف تنقلب الأمور وسوف يمارس هذا المدير كل الوسائل المتاحة للأعمال غير القانونية الخارجة عن الأنظمة واللوائح وسوف يكون له من الأعوان الفاسدين أمثاله الذين ينشرون في هذه المؤسسة الفساد وستكون هناك تصفية حسابات بين مدير المكتب وأعوانه والموظفين المخلصين الشرفاء الذين سوف يعارضون هذه الأساليب الخسيسة والممارسات الخاطئة التي تمارس من قبل هذه الشلة الفاسدة بعيداً عن أعين هذا المسئول الذي يغط في نوم عميق لا يدري ما يحدث في مؤسسته.

وهنا أنصح عندما يتم اختيار مدير مكتب لأي مسئول في بلادنا يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:-

١- أن يكون مؤهلاً تأهيلاً عالياً خاصة في الأعمال الإدارية.

٢- أن يكون من الموظفين المشهود لهم بالأمانة والنزاهة وحُسن الخلق.

٣- أن يجيد أسلوب التعامل مع الآخرين.

٤- أن يكون لبقاً ولديه الصبر على سماع الآخرين.

٥- أن تكون تقاريره السنوية تشهد لهم بالانضباط والالتزام في العمل.

ختاماً:

أدعو جميع المسئولين في بلادنا أن يفتحوا أبواب مكاتبهم أمام موظفيهم فهناك العديد من الموظفين المحتاجين إلى لمسة حنان ووفاء ويحتاجون إلى رفع معاناتهم وقد لا يستطيعون الوصول إليهم بسبب مدراء مكاتبهم أو بسبب الحراسات المشددة حولهم.

(كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته).

نجم البلدة" والثروة الهائلة..؟!

مهيوب الكمالي

● حقق مهرجان" نجم البلدة" في المكلا نجاحاً ملحوظاً في استقطاب عدد كبير من الزوار وتنشيط السياحة الداخلية ومن بلدان المهجر ,بقليل من الترويج والتسويق السياحي الذين جذبتهم الأمواج القادمة من أعماق البحر ومياه الموسم الباردة للاغتسال فيها والاستمتاع بالفنون التراثية والشعبية المصاحبة لفعاليات المهرجان تحسب تنظيمها لمحافظة حضرموت التي قدمت نموذجاً رائعاً لاستغلال البيئة البحرية اليمنية .

ولفت المهرجان إلى أن اليمن تملك بيئة بحرية متنوعة تشكل ثروة هائلة قابلة للاستثمار باعتبارها من الموارد الطبيعية التي تحتاج للأموال والتكنولوجيا والتنظيم لاستغلالها والحصول على عائدات مالية تضاف إلى الدخل القومي من مصادر غير نفطية مأمونة.

لقد خطفت محافظة حضرموت في تنظيمها مهرجان" نجم البلدة" أضواء الصيف السياحية على امتداد السواحل اليمنية وأتقنت فن الإدارة المحلية باستثمار البيئة البحرية بتكلفة قليلة أتت ثمارها بتناغم الإنسان مع تراثه ومحيطه البيئي.

وطالما شكلت البيئة البحرية في بلادنا أهم مقومات البيئة والحياة فإن دراسة مميزاتها وتنوعها يؤدي إلى ابتكار الطرق اللازمة لاستغلال هذه البيئة بما يتناسب مع مناخها واستقطاب الجمهور المناسب لها وكذا رؤوس الأموال للاستثمار في الفرص المتاحة.

فبعد مهرجان " نجم البلدة" سيجد أصحاب رؤوس الأموال أن هناك بيئة بحرية قادرة على جذب السياح والتفكير الجدي في استثمارها بإقامة مشاريع تلبي حاجة المنطقة وتنمي إحساس المحافظات الساحليه الأخرى باتخاذ خطوات تتناسب مع بيئتها البحرية.

لقد ذكرنا مهرجان نجم البلدة بأن شريطنا الساحلي الممتد عبر ٢٥٠٠ كم والجزر التي تتجاوز في مياهنا اليمنية ١٥٠ جزيرة فيها عدد لا يحصى من الفرص الاستثمارية لما تحتويه من تنوع في الكائنات والأحياء البحرية ومنها الشعب المرجانية والإسفنج والأعشاب والحشائش والأسماك والثروات المطمورة ومواقع سياحية وغيرها.

ومثل هذه البيئة البحرية توجد حلولاً للعديد من مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية لكنها تحتاج إلى إدارة وطنية وقليل من الاهتمام والتنظيم كما فعلت محافظة حضرموت باستغلال موسم نجم البلدة لتنشيط السياحة الداخلية وزيارة المغتربين الذين شدوا رحالهم إليها.

على أن استثمار البيئة البحرية لاستغلال الثروة الهائلة المتنوعة فيها من شأنه أن يعجل بإقامة مشاريع تستقطب العمال العاطلة عن العمل وتساهم في خفض معدلات البطالة في سوق العمل.

وبحسب الأرقام لا يزال معدل الاصطياد الساحلي في حدود ١٣٠ ألف طن سنوياً ,والاستثمار في هذا القطاع يمكن أن يصل إلى ٤٠٠ ألف طن سنويا ويعني ذلك خلق فرص عمل جديدة للصيادين الذين يصل تعدادهم حالياً إلى حوالي ٤٠ الف عامل فقط.

وإذا كانت المسوحات تشير إلى أن المخزون السمكي لليمن يصل إلى نحو ٥٠ آلاف طن يمكن اصطيادها سنوياً فإن ذلك يتطلب المزيد من بناء مخازن ومعامل للأسماك وأن تحقيق هذا الهدف مرهون بمدى مساهمة القطاع الخاص وجديته في سد الفجوة القائمة في البنية التحتية اللازمة للاستثمار في الإنتاج السمكي.

ونؤكد هنا بأنه يجب على كافة المحافظات الساحلية اتخاذ إجراءات تنظيمية وتشجيع القطاع الخاص لرفع نسبة مساهمته في استثمار البيئة البحرية اليمنية في مختلف القطاعات التي تحويها مياهنا الإقليمية وجزرنا وسواحلنا الطويلة.

ما هكذا تكون أخلاق المعلمين!

محمد أحمد سنان

● يعتبر المعلم أكثر تأثيراً على الطالب وبشكل خاص في المراحل الأولى حيث يمثل القدوة بكل تصرفاته ,ولا أبالغ إذا قلت إن تأثيره يفوق تأثير الوالدين في المنزل في بعض الأحيان لأن الطالب يقضي يومياً مع معلمه وقتاً كبيراً في المدرسة فإذا كان المعلم من ذوي الأخلاق الفاضلة والحسنة والعلم الغزير فإن التأثير سيكون إيجابياً والعكس صحيح ,وعندما نودع فلذات الأكباد في المدارس فهي الأمانة الثقيلة التي لم تستطع حتى الجبال على حملها فحملها الإنسان ,ومن هذا المنطلق على المعلم أن يكون قادراً على حمل هذه الأمانة الغالية حيث أن ولي الأمر يسلمها إلى أياد أمينة وسوف تحاسب إن لم تكن أهلاً لذلك وعلى المعلم أن يحسن التعامل مع الأمانة المودعة لديه ,وما دفعني لكتابة هذه الأسطر مشاهدتي لمنظر في ساحة إحدى المدارس منظر لم ارتح له حيث رأيت معلماً يمسك السيجارة بيده ويتقدم منه أحد الطلاب وبكل جرأة يطلب منه سيجارة فيفعل المعلم ويشعلها ويسلمها للطالب ناسياً دوره في العملية فتألمت لهذا المشهد كثيراً وأحسست بحزن عميق حيث غاب عن المعلم أنه مؤتمن على هؤلاء الشباب وأقول :إن ذلك لا ينطبق على جميع المعلمين ولكن لكل قاعدة شواذ فعلى المعلم أن يتفهم نبل رسالته وخطورتها وأن كل تصرفاته أمام طلابه محسوبة عليه وما زاد حزني ان المعلم يرتشف السيجارة كالعطشان عندما يجد الماء وكان الأجدر به أن يحث طلابه على التزام الفضيلة واجتناب النقائص وهو قدوتهم في سلوكه ,وأناشد الكل ترك هذه السموم القاتلة لكي لا يقلده الكثير من طلابه باعتباره قدوتهم ,وما نهدف إليه هو حمايته والارتقاء بصحته مع طلابه من هذا السم الزعاف عديم الفائدة وسيظهر تأثيره على صحته مستقبلاً ,وهي فرصة اذكر فيها أخواني أولياء الأمور لمتابعة أولادهم خاصة ونحن في الإجازة الصيفية وأهيب بإخواني مدراء المدارس بمتابعة طلابهم في الساحة أثناء الفسحة وهدفنا حماية أطفالنا ثروة اليمن الكبرى ورجال غده المأمول.